«جنايات» القاهرة تخلي سبيل رئيس ديوان مبارك

مصر: حكومة «الإخوان» تقر قانوناً جديداً للتظاهر.. والشرطة تتمرد على «اللواء»

■ مكي: الاحتجاج السلمي حق يتعين حمايته مما يتطلب إخطار «الداخلية» رسمياً قبل التظاهر بـ72 ساعة

زكريا عزمي

جانب من الاشتباكات سابقة خلال تظاهرات القاهرة

■ الآلاف من منسوبي الشرطة يضربون عن العمل ويطالبون الوزير «الخادم المطيع لمرسي» بالاستقالة

القاهرة - «وكالات»: أقرت الحكومة التي يقودها الإسلاميون في مصر امس الاول مشروع قانون ينظم المظاهرات يقول مؤيدوه إنه يفي بالمعايير الديمقراطية الدولية لكن منتقديه يعتقدون انه يمنح الدولة مزيدا من السلطة لقمع الاحتجاجات.

وسيحال مشروع القانون إلى مجلس الشورى الذي يهيمن عليه الإسلاميون والذي يتولى التشريع لحين انتخاب مجلس النواب خلال الشهور المقبلة لمناقشته وإقراره.

ونقلت وكالة انباء الشرق الأوسط قول وزير العدل أحمد مكي إن مشروع القانون وضع «من أجل إعادة السلمية للمظاهرات التي تعتبر من أقوى الحقوق المتاحة للشعب المصري».

لكن هبة مورايف مديرة مكتب منظمة هيومن رايتس ووتش في القاهرة ردت على ذلك بالقول «يبدو أن هذا القانون وضع من أجل زيادة القيود في حين أن الإطار القانوني القائم والذي يعود إلى أوائل القرن العشرين سيء بما يكفي».

ومضت قائلة لرويترز «إذا ارتكب محتج واحد جرما فإن هذا يعطي الشرطة الحق في تفريق المظاهرة كلها».

وقتل نحو 60 شخصا في احتجاجات عنيفة ضد الرئيس الإسلامي محمد مرسي بين يوم 25 يناير الذي وافق الذكرى السنوية الثانية للانتفاضة التي أسقطت الرئيس السابق حسني مبارك والرابع من فبراير الجاري.

وصارت الاحتجاجات السياسية والاقتصادية والاجتماعية من ملامح الحياة اليومية في مصر في العامين الماضيين بينما تعرضت قبل ذلك للقمع الشديد.

وقال مكي انه بموجب مشروع القانون سيكون الاحتجاج السلمي حقا يتعين حمايته وهو ما يتطلب إخطار الشرطة رسميا قبل المظاهرة بثلاثة ايام على الأقل. ويمكن للشرطة ان تأمر بتغيير مسار مظاهرة الاحتجاج.

وقالت مورايف إن مشروع القانون يعطي الشرطة سلطات واسعة للغاية في مجال فض المظاهرات وإنه اشتمل على قيود غير مقبولة على التظاهر على بعد 200 متر من المباني الحكومية والبرلمان والسفارات والمحاكم ودور العبادة وأقسام الشرطة والمناطق العسكرية.

ومع ذلك قال مكي إن مشروع القانون يلقي على عاتق الشرطة أمر حماية المحتجين. وأضاف انه يهدف لتجنب أي خلط بين حق التجمع السلمي الذي تلتزم الدولة بحمايته وأعمال العدوان على الأشخاص والممتلكات أو قطع الطرق أو منع العمل في المنشآت العامة.

وسيكون من حق السلطات أن تطلب أمرا قضائيا بحظر مظاهرة كما يقضي مشروع القانون بتجريم قطع الطرق وغلق الميادين وارتداء أقنعة أو أغطية رأس على الوجه.

ومن بين بنود مشروع القانون التي تثير الجدل حظر رفع لافتات أو ترديد هتافات تتضمن إهانات أو تمييزا أو ازدراء للديانات السماوية أو تثير الشقاق أو العنف أو الكراهية أو تشمل تعديا على هيئات أو مؤسسات حكومية.

وقال مساعد وزير الخارجية الأمريكي الزائر مايكل بوزنر يوم الثلاثاء إن من المهم أن تحترم الحكومة المصرية «المبادىء الدولية للتجمع والتنظيم الحر والدور الحيوي الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني في أي مجتمع ديمقراطي».

وعلى صعيد غير بعيد قالت مصادر أمنية امس الاول إن الوقا من أمناء وأفراد الشرطة المصريين أضربوا عن العمل وطالبوا باستقالة وزير الداخلية الذي يقولون إنه قريب أكثر من اللازم من القيادة الإسلامية للبلاد.

وجاء الإضراب بعد اشتباكات بين الشرطة ومحتجين في القاهرة ومدن أخرى في الأسابيع الماضية..

وأمين الشرطة رتبة اقل من الضابط واعلى من فرد الشرطة.

وقال ضابط برتبة لواء يعمل في مديرية أمن القاهرة لرويترز طالبا ألا يُنشر اسمه إن المضربين معظمهم أفراد ويقولون إن الوزير «خادم مطيع» للرئيس الاسلامي محمد مرسي ولا بد أن يقدم استقالته.

وقال ضابط آخر لرويترز إن الوزير اللواء محمد إبراهيم يُقرب أكثر من اللازم من مرسي الذي ينتمي لجماعة الإخوان المسلمين.

وتعرضت مقار للجماعة وحزب الحرية والعدالة المنبثق عنها في مدن مختلفة لهجمات في الشهور القليلة الماضية واشعلت النار في محتويات بعضها ولامت الجماعة والحزب الشرطة لعدم تصديها للمهاجمين.

وقالت صحف محلية إن هذا الأمر كان سببا في إقالة وزير الداخلية السابق اللواء احمد جمال الدين في أوائل يناير لانتهاجه سياسة الحياد بين القوى السياسية المتصارعة واستجابته لطلبات ضباط قالوا إنهم لا يستطيعون الدفاع عن مقار الجماعة وحزبها في وقت فشلا فيه في انتهاج سياسات توافقية.

■ «المصري اليوم»: الاحتجاج على «أخونة» وزارة الداخلية

وأكدت وزارة الداخلية إضراب بعض أمناء وافراد الشرطة وقالت إنها طلبت من قادتهم الاستماع لمطالبهم.

وقالت الوزارة إن سبب الإضراب هو اعتقاد خاطئ لدى المضربين أن الحكومة تعتزم حظر المظاهرات وهو ما يعني أن يدخلوا في مواجهات مع محتجين.

ونشرت صحيفة المصري اليوم اليومية المستقلة صورتين على صدر صفحتها الأولى الأربعاء لما قالت إنهما وقفتان احتجاجيتان نظمهما امناء وافراد شرطة وشارك فيهما ضباط في مديريتي الإسكندرية الساحلية والمنصورة في دلتا النيل.

وقالت الصحيفة إن رجال الشرطة احتجوا على «أخونة» وزارة الداخلية وطالبوا بتعزيز تسليحهم في مواجهة البلطجية الذين قتلوا عددا من رجال الشرطة في الشهور الماضية إلى جانب زيادة أجورهم.

وقال ضابط برتبة رائد طالبا الا ينشر اسمه لانه غير مفوض بالإدلاء بتصريحات «إبراهيم غير محايد واصدر أوامر للشرطة بحماية مقار الإخوان المسلمين».

وتابع ان رجال الشرطة يشعرون بانهم يجرون إلى السياسة بإجبارهم على مواجهة المحتجين خلال مظاهرات حاشدة.

وقال «هذا يؤدي إلى إثارة الكراهية بين الوزارة والشعب».

وقالت المصادر الأمنية إن الإضراب شمل مواقع شرطية في محافظات الدقهلية والغربية والشرقية والمنيا ودمياط.

وكانت وزارة الداخلية نفسها سببا في احتجاجات نشطين أغلبهم شبان يقولون إن مرسي لم يفعل الكثير لإصلاح الشرطة منذ الإطاحة بالرئيس السابق حسني مبارك قبل عامين.

وشارك مئات من أمناء وأفراد الشرطة بالزي المدني أمس الثلاثاء في مظاهرة بالإسكندرية للمطالبة باستقالة وزير الداخلية بجانب مطالب مالية.

ورفع بعضهم لافتات كتب على بعضها «ارحل يا وزير الداخلية» و«لا لسلب الحريات» كما هتفوا «الشعب يريد إصلاح الوزارة».

وفي شأن مصري منفصل أمرت محكمة جنايات القاهرة امس الاول بالإفراج عن زكريا عزمي رئيس ديوان رئيس الجمهورية في عهد الرئيس السابق حسني مبارك والذي كان واحدا من أقرب مساعدي مبارك بعد قبول طعن تقدم به إلى محكمة النقض في حكم صدر عليه بالسجن في قضية فساد.

وقضت محكمة النقض بإعادة محاكمة أربعة آخرين من كبار المسؤولين في عهد مبارك بينهم رئيس الوزراء الأسبق أحمد نظيف في قضايا فساد.

وأدين كثيرون من كبار مسؤولي عهد مبارك في قضايا فساد منذ الإطاحة به في انتفاضة شعبية عام 2011 لكن نشطين يقولون إن الإجراءات القضائية الطويلة والمعقدة تتسبب في عدم تحقيق العدالة.

وكان الحكم صدر على عزمي في مايو بالسجن سبع سنوات وغرامة 36.3 مليون جنيه «ستة ملايين دولار» لإدانته بالكسب غير المشروع.

وأفرجت محكمة جنايات القاهرة عن عزمي لانتهاء فترة الحبس الاحتياطي المقررة قانونا في قضيته وهي 18 شهرا كحد أقصى.

وألقي القبض على عزمي قبل 22 شهرا.

وقالت وكالة أنباء الشرق الأوسط إن المحامي العام الأول لنيابة الأموال العامة العليا المستشار حامد راشد آمر بإخلاء سبيل عزمي بعد أن سدد مليونا و850 ألف جنيه قيمة هدايا نسب له الحصول عليها بالمخالفة للقانون من مؤسستي الأهرام وأخبار اليوم الصحافيتين خلال وجوده في المنصب.

وسيبقى عزمي ممنوعا من السفر ومن التصرف في أمواله على ذمة إعادة المحاكمة لكن لن تحدد إقامته بمنزله.

وقضت محكمة النقض الشهر الماضي بإعادة محاكمة مبارك في قضية قتل المتظاهرين التي عوقب فيها بالسجن المؤبد لكن الحبس الاحتياطي في القضايا التي عقوبتها السجن المؤبد أو الإعدام عامان في الحد الأقصى.

وينزل مبارك «84 عاما» في مستشفى القوات المسلحة بضاحية المعادي في جنوب القاهرة للعلاج.

وحكمت محكمة النقض امس الاول بقبول طعن تظيف ووزير الداخلية الأسبق حبيب العادلي في قضية فساد عوقب فيها أيضا لكن غيابيا وزير المالية الأسبق يوسف بطرس غالي الذي فر قبل أيام من سقوط مبارك.

وكان الثلاثة ومعهم المالي انتهموا بإهدار 92 مليون جنيه بترسية عطاء صناعة لوحات معدنية للسيارات على شركة ألمانية بدون مناقصة ينص عليها القانون.

في وقت يتواصل فيه القلق الدولي على حياتهم... و«العفو الدولية» تدعو لإنقاذ العيساوي

الأراضي المحتلة: مئات الأسرى ينفذون إضراباً عن الطعام ليوم واحد

مجوز فلسطيني خلال مسيرة تضامنية مع الأسير العيساوي

الأراضي المحتلة - «وكالات»: نفذ 360 أسيرا فلسطينيا في ثلاثة اقسام بسجن «ريمون» الإسرائيلي امس إلى جانب قيادات «الجهاد الإسلامي» في مختلف السجون، إضرابا عن الطعام ليوم واحد يتمثل بإرجاع وجبات الطعام. وذلك بينما يتواصل القلق الدولي على حياة الأسرى. فيما أعلنت القوى الوطنية الفلسطينية انها ستنفذ إضرابا ليوم واحد تضامنا مع الأسير الفلسطيني سامر العيساوي الذي يهدد الموت حياته.

وذكر بيان لنادي الأسير ان جميع السجون ستشهد يوم الثلاثاء المقبل إضرابا عن الطعام تضامنا مع الأسرى المضربين.

وقال نادي الأسير الفلسطيني في بيان بعد زيارة المحامي جواد بولص للأسير سامر العيساوي في عيادة سجن الرمل، إن وضعه مقلق للغاية. ونقل البيان عن العيساوي قوله للمحامي إنه مستمر في إضرابه عن الطعام «مهما كان الثمن».

وكان الرئيس الفلسطيني محمود عباس قد حذر من انهيار «لا يمكن السيطرة عليه» إذا لم يتم إنقاذ حياة الأسرى الفلسطينيين المضربين عن الطعام. كما وجه عباس رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون طالبه فيها بالتدخل لإنقاذ حياة الأسرى. وأعرب عن خشيته من تدهور الأوضاع في الأراضي الفلسطينية في حال حدوث مكروه للأسرى المضربين عن الطعام.

وأعربت الأمم المتحدة بدورها عن القلق حيال مصير الأسرى في إسرائيل، ولا سيما سامر العيساوي. وجاء في بيان للمنظمة الدولية أن منسق الشؤون الإنسانية بالأمم المتحدة جيمس دبليو روبلي التقى في رام الله الوزير الفلسطيني المكلف بملف الأسرى عيسى قراقع، ونقل إليه «قلق الأمم المتحدة بالنسبة للمعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية».

وأوضح البيان أنه جرى بحث وضع أربعة معتقلين فلسطينيين مضربين حاليا عن الطعام، وخصوصا الحالة الصحية الحرجة لأحدهم، وهو سامر العيساوي الذي لم يتناول طعاما منذ نحو مائتي يوم.

بدورها، دعت منظمة العفو الدولية في بيان إلى «تحرك عاجل» لمصلحة العيساوي «المريض المضرب عن الطعام منذ شهر أغسطس 2012» والذي باتت حياته في خطر شديد». ودعت المنظمة السلطات الإسرائيلية إلى تقديم علاج طبي ملائم للعيساوي أو الإفراج عنه فورا.

كما أعرب وزير الخارجية المصري محمد عمرو عن قلقة من الأنباء الواردة حول تراجع الحالة الصحية لعدد من الأسرى الفلسطينيين المضربين عن الطعام.

وحذر عمرو من أن تعرض حياة الأسرى للخطر سيؤدي إلى ازدياد في حالة الاحتقان السائدة بما ستنعكس آثاره على الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة والمنطقة ككل. ودعا الوزير المصري المنظمات الدولية المعنية والمجتمع الدولي إلى التدخل لوقف الممارسات الإسرائيلية.

يشار إلى ان المعتقلين الثلاثة الآخرين هم: جعفر عز الدين وايمن شراونة وطارق قازان. ويحتج الفلسطينيون الأربعة على إبداعهم قيد الاعتقال الإداري، اي من دون تهمة ولا محاكمة.

وفي ربيع 2012، شارك نحو ألفي معتقل فلسطيني في إضراب جماعي عن الطعام انتهى باتفاق في مايو مع ادارة السجون الإسرائيلية. وكان أحد مطالبهم الرئيسية الإفراج عن أسرى معتقلين إداريا مع انتهاء الفترة الجارية، شرط أن لا يكون تم توجيه تهم ضدهم.

ووافقت إسرائيل بموجب الاتفاق على ثلاثة مطالب رئيسية للأسرى هي: إلغاء العزل الانفرادي، والسماح بزيارات عائلية للأسرى من قطاع غزة، وإنهاء التوقيف الإداري دون محاكمة؛ مقابل «الامتناع عن المشاركة في اي عمل إرهابي» وعدم إعلان إضراب جديد عن الطعام.

وبحسب القانون الإسرائيلي يمكن للسلطات وضع المشتبه به قيد الاعتقال الإداري من دون توجيه الاتهام له لمدة ستة اشهر قابلة للتجديد لفترات غير محدودة. ويسمح الاعتقال الإداري للسلطات الإسرائيلية بعدم كشف ملفات المشتبه بهم، وذلك لتمكينها من حماية هويات مخبريها الفلسطينيين.

في هذه الأثناء، رشق عشرات الشبان الفاضبين قوات الأمن الإسرائيلية في سجن عوفر جنوب رام الله بالزجاجات الحارقة والحجارة، وردت القوات الإسرائيلية بإطلاق كثيف لقنابل الغاز المدمع، ودفعت بسيارة رشت المتظاهرين -الذين هتفوا بحياة الأسير العيساوي- بسائل «كريه الرائحة» لإبعادهم عن السجن الذي يحتجز فيه مئات الفلسطينيين.

يذكر أن أحدث الإحصائيات الفلسطينية تشير إلى أن إسرائيل تحتجز في سجونها ما يقرب من خمسة آلاف فلسطيني.

السودان ينفي تسلل مقاتلين إسلاميين من مالي إلى أراضيه

الخرطوم - «وكالات»: نقلت وكالة السودان للأنباء امس الاول عن الجيش السوداني قوله ان متمردين تسللوا إلى اقليم دارفور المضطرب عبر الحدود مع افريقيا الوسطى لكنه نفى ان يكونوا مقاتلين إسلاميين فارين امام تقدم القوات الفرنسية في مالي.

وفر المتمردون الإسلاميون من المدن الرئيسية بشمال مالي امام هجوم لقوات برية فرنسية تدعمها طائرات حربية ولجأوا إلى مخابئ في الصحراء والجبال النائية في عملية عسكرية استمرت اربعة اسابيع واستهدفت منع مالي من التحول إلى قاعدة للهجمات في افريقيا واوروبا.

وتخشى الحكومات الغربية ان يعبر مقاتلون لهم صلات بتنظيم القاعدة الحدود في افريقيا بحثا عن ملاذ آمن.

وقالت جماعة متمردة سودانية واذاعة دارفورية تتخذ من هولندا مقرا لها يوم الجمعة الماضي ان متمردين إسلاميين قارين من مالي وصلوا إلى اقليم دارفور بغرب السودان والذي يشهد تمردا منذ عشر سنوات.

لكن المتحدث باسم الجيش السوداني الصوارمي خالد قال لوكالة السودان للانباء ان عددا غير محدد من متمردين متمركزين في جنوب السودان دخلوا ولاية جنوب دارفور عبر الحدود السودانية النائية مع افريقيا الوسطى. وقال إن هذه القوات لا علاقة لها بمزاعم الحركات في دارفور.

دعوات لتجمع كبير غداً دفاعاً عن «الشرعية»

تونس: النقابات تدعم حكومة التكنوقراط

تونس - «وكالات»: أعلن كل من الاتحاد العام للشغل ورابطة الدفاع عن حقوق الإنسان والهيئة الوطنية للمحامين، موافقتهم المبدئية على قرار رئيس الحكومة حمادي الجبالي تشكيل حكومة تكنوقراط غير متحزبة، لإخراج البلاد من أزمة أججها اغتيال المعارض العلماني شكري بلعيد.

وجاء في بيان وجهته المنظمات الثلاث إلى رئيس الوزراء حمادي الجبالي، «نعلن» موافقتنا المبدئية على قراركم بتشكيل حكومة كفاءات وطنية مستقلة -على قاعدة الكفاءة والوفاء لمبادئ الثورة- لإدارة شؤون البلاد».

ودعت المنظمات -في البيان الذي نشرته صفحة اتحاد الشغل الرسمية على موقع فيسبوك- إلى أن تكون الحكومة «محدودة العدد لا يتحمل اعضاؤها مسؤوليات حزبية، ولا يترشحون للانتخابات القادمة سواء أكانت رئاسية أم تشريعية، وأن يكون لوزرائها صلاحيات كافية وقوة مبادرة».

كما دعوا الجبالي إلى «إلغاء التعيينات الحزبية التي لا تستند إلى الكفاءة في مؤسسات الدولة السيادية»، وتشكيل لجنة عليا للتشاور حول التعيينات «وفق مقاييس موضوعية»، وذلك «تكريسا لحياد الإدارة والنأي بالجهاز التنفيذي للدولة عن التجاذبات الانتخابية».

وطالبت الجهات الثلاث بحل «اللجان والميليشيات والرابطات والمجموعات المنظمة التي تروع الناس، وتنشر ثقافة الكراهية والضغينة والعنف، على غرار رابطات حماية الثورة، وتجسيد مبدأ احتكار الدولة وحدها لمسؤولية الأمن وحماية الحريات العامة والخاصة للتونسيين والتونسيات».

وتقول المعارضة إن حركة النهضة الحاكمة في البلاد قامت منذ تسلمها الحكم نهاية 2011 بـ«اختراق مفاصل الدولة» «أي المؤسسات السيادية»، عبر تعيين مئات من الموالين لها على رأس العديد من الإدارات العمومية.

ومن جانبه، أكد الحزب الجمهوري المعارض في تونس تأييده لمبادرة رئيس الحكومة حمادي الجبالي المتعلقة بتشكيل حكومة كفاءات غير حزبية.

وقال المتحدث باسم الحزب عصام الشابي إن حكومة الكفاءات يجب أن تحظى بوفاق ودعم سياسيين لتوفير ظروف أفضل للعمل. وناشد الأحزاب التي ترفض المبادرة -وخاصة حركة النهضة- تغيير موقفها وتغليب مصلحة البلاد، على حد تعبيره. يأتي ذلك في وقت دعا فيه محمد العكروت نائب رئيس حزب حركة النهضة وعضو مكتبها التنفيذي -في شريط فيدو بثته الحركة على صفحتها الرسمية على فيسبوك- إلى تجمع كبير السبت دفاعا عن «شرعية» الحكومة.

حمادي الجبالي